

**الانتخابات النيابية في العراق
١٩٢١-١٩٣٩م**

د. سعد محسن عبد

الجامعة المستنصرية / كلية التربية

حرصت اغلب الدول منذ القدم وبذلت قصارى جهدها في سبيل وحدة كيائها ونيل حريتها فكانت الانتخابات البرلمانية خير وسيلة لتحقيق ذلك على اعتبار انها من اقدس الحقوق السياسية وافضل وسيلة للتعبير عن ارادة الشعب للوقوف بوجه الانظمة الدكتاتورية ، فكانت ومازالت لسان حال الشعوب ، ويعد العراق من أوائل بلدان الشرق الأوسط التي نشأ وترعرع فيها النظام البرلماني ، وهذا ظهر جليا عندما قام الملك فيصل الاول بألقاء خطابا له في حفل تتويجه اذ اكد على ضرورة اجراء الانتخابات لا همتها في حياة الامة تجرت الانتخابات في العراق بين ١٩٢١-١٩٣٩ على طريقة الانتخابات غير المباشرة أي على درجتين ، وقسم العراق بموجب قانون الانتخابات الصادر عام ١٩٢٤ إلى ثلاث مناطق انتخابية ، وشهدت هذه الفترة إجراء (٩) انتخابات نيابية أسفرت عن ولادة مجلس تأسيسي و(٤) انتخابات في عهد الملك فيصل الأول و (٤) انتخابات في عهد الملك غازي وكان تدخل الحكومة فيها واضحا لفوز مرشحيها والعناصر المرغوب بها .

المقدمة :

تعد الانتخابات الممارسة الأكثر قبولا لدى شعوب العالم سواء المتقدمة منها أو التي مازالت في طريق تحقيق النمو السياسي والوطني، باعتبارها أحد ركائز بناء المجتمعات الديمقراطية التي تساعد على بناء الدولة، فالانتخابات هي عملية قيام الشعب في اختيار الأفراد الذين يباشرون السلطة بأنفسهم، فكان العراق سباقا في تبني فكرة الديمقراطية او النظام البرلماني ، فنشأة الدولة العراقية وتمخض عنه ولادة مجلس تأسيسي قسم الموضوع الى مبحثان تناول الأول الانتخابات النيابية في عهد الملك فيصل الأول وتلاه الثاني ليضم بين صفحاته الانتخابات النيابية في عهد الملك غازي بن فيصل.اعتمد البحث على بعض المصادر المهمة والرئيسية ومن أهمها الوثائق الغير منشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق ، والوثائق المنشورة منها محاضر المجلس التأسيسي العراقي ومجلسي النواب والأعيان فضلا عن المذكرات التي كان لها نصيب وافر في هذا البحث واعتمدت أيضا على بعض الصحف العراقية وعلى المصادر العربية ذات الصلة بالموضوع.

الانتخابات النيابية في العراق ١٩٢١-١٩٣٩م

أولا : الانتخابات في عهد الملك فيصل الأول

١- المجلس التأسيسي :

أعلن الملك فيصل بن الحسين في يوم تتويجه في الثالث والعشرين من آب ١٩٢١، ملكاً على عرش العراق، بأن أول عمل سيقوم به إجراء الانتخابات التي سيتمخض عنها ولادة اول مجلس تأسيسي يقوم بوضع دستوراً للبلاد، إذ قال : " أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخابات، وجمع المجلس التأسيسي، ولتعلم الأمة أن مجلسها هو الذي سيضع بمشورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية، ويعين أسس حياتها السياسية والاجتماعية ... " (١) أن إعلان الملك عن إجراء انتخابات وتشكيل مجلس تأسيسي في أول خطاب يوجه للشعب يدل ويؤكد على أهمية هذا المجلس ودوره في حياة الأمة.فصدرت الإرادة الملكية في التاسع عشر من تشرين الأول عام ١٩٢٢ بتأليف المجلس التأسيسي على أن تبدأ الانتخابات في الرابع والعشرين من الشهر نفسه(٢)، وعهد الى وزير الداخلية عبد المحسن السعدون، تنفيذ هذه الإرادة، فأصدر في العشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٢ منشورة إلى متصرفي الإلوية دعاهم إلى الاهتمام بإجراء الانتخابات طبقا لأحكام القانون المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي(٣)، وطلب منهم دعوة مندوبي الأمة ومفكريها وأبناء الوطن جميعا الى التعاون والتعاقد الانتخاب من تعتمد عليه الأمة، كما لفت نظرهم إلى التزام خطة الحياد، وعدم التحيز إلى أي حزب كان، وحذر بأن تدخل الموظف سوف يستوجب العقوبة الشديدة(٤)، ثم أصدر وزير الداخلية بلاغا عاما في الرابع والعشرين من تشرين الأول دعا فيه الشعب العراقي أن يوحدوا آراءهم ويمنحوا ثقتهم لمن يتوقعون منه السعي لتحقيق مطالبهم(٥). على الرغم من بلاغ وزير الداخلية، انتشرت دعوة لمقاطعة انتخابات المجلس، وصدرت بعض فتاوى رجال الدين في كربلاء والنجف وبعداد بتحريم الاشتراك فيها(٦)، ما لم تستجب الحكومة لمطالب الحركة الوطنية والمتمثلة بإلغاء الإدارة العرفية وإطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات ليتسنى لأبناء الشعب بث أفكارهم وسحب المفتشين البريطانيين من الألوية وإعادة المنفيين السياسيين الى وطنهم والسماح بتأليف الجمعيات(٧). ولقيت فتواهم نجاحا وقبولا من الحلة والكوفة واستنقلت اللجان الانتخابية في النجف وكربلاء وأعلن الموظفون في الكاظمية عن فشلهم في تأليف اللجان، لذلك أجلت الانتخابات(٨). أحدثت المقاطعة شرخا في صفوف وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة(٩) أدى في نهاية المطاف الى استنقلتها في السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٢(١٠). حاول عبد المحسن السعدون الذي شكل وزارته الأولى في العشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٢، كسب المعارضة بأساليب سياسية مرنة، فقرر الاستجابة لمطالب الشعب في ميدان الحريات العامة، إذ تمتعت الصحف في عهده بحرية نسبية كما سمح بعقد الاجتماعات واستأنفت الأحزاب السياسية المعطلة

نشاطها^(١١). وأعلن أيضا عن سعي الحكومة بعودة المنفيين الى العراق فتحقق ذلك وعاد جميع المنفيين الى العراق^(١٢). ثم وضعت الحكومة قانونا للتفتيش الإداري ، نصت مادته الرابعة على أن يكون مقر المفتشين الإداريين في بغداد، ويرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الأحوال ، وبهذا استطاعت حكومة عبد المحسن السعدون أن تزيل بعض الأسباب التي أدت على مقاطعة الانتخابات^(١٣). أما موقف علماء الدين فقد بقي معارضة للحكومة وصدرت في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٢٣ فتوى ألصقت على جوامع الكاظمية تحمل توقيع ثلاثة من المجتهدين وهم مرزا حسن النائيني^(١٤) وأبو الحسن الموسوي الأصفهاني^(١٥) والشيخ مهدي الخالصي^(١٦) وحاولت الحكومة أرضاء علماء الدين إلا أن محاولتها باءت بالفشل^(١٧). قامت الحكومة بعد ذلك بسلسلة إجراءات لاحتواء المعارضة وشق صفوفها، فدخلت في مفاوضات مع الجانب البريطاني من أجل تقليص مدة المعاهدة وتم لها ذلك إذ قلصت المدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات بموجب البروتوكول الموقع في الثلاثين من نيسان عام ١٩٢٣، أرادت الحكومة من ذلك تخفيف حدة المعارضة تجاه المعاهدة^(١٨). واخذت تكثف اتصالاتها مع شيوخ العشائر والملاكين التأثير عليهم لإنهاء المقاطعة، وبدأ الملك فيصل الأول جولة في الثامن عشر من حزيران زار خلالها العديد من العراقية وأجرى اتصالات واسعة مع وجهائها وحث سكانها على الاشتراك في الانتخابات^(١٩). اشتدت حملة فتوى العلماء في مقاطعة الانتخابات ولصقها على أبواب الجوامع، وشهدت الكاظمية اصطدامات عنيفة بين الشرطة والمواطنين انتهت باعتقال أبناء الشيخ مهدي الخالصي^(٢٠). لذا وجدت الحكومة أن أحسن طريقة لتجأ إليها لإجراء الانتخابات هي إبعاد الشيخ مهدي الخالصي، وبالفعل داهمت الشرطة دار الشيخ ليلة الخامس والعشرون والسادس والعشرون من حزيران ١٩٢٣، واعتقلته مع أبناءه ثم اعتقلت عدد من رجال الدين وأبعدوا خارج الحدود^(٢١). خفت حدة المعارضة على أثر إجراءات الحكومة، فاعتبرت الأخيرة أن الظروف أصبحت ملائمة لاستئناف الانتخابات، فنظمت اجتماعا في القصر الملكي الثالث من تموز وتم التوصل فيه الى جملة من القرارات بهدف إنجاز انتخابات المجلس التأسيسي^(٢٢)، وصرح عبد المحسن السعدون بأن حكومته اتخذت جميع الوسائل لتأمين حرية الانتخابات إذ منحت حرية الاجتماع وأنها مستعدة للإجازة الاجتماعات العامة ولا تمنع من تشكيل الأحزاب السياسية بل ترحب بها لتنظيم شؤون الانتخابات وأنها تضمن سلامة الأحزاب وتكفل حريتها كما تكفل حرية الصحافة، وطلب السعدون من متصرفي الأوبية بعدم التدخل بالانتخابات وترك جميع معاملاتها تجري بحرية تامة، كما أعطى أوامره الى المفتشين الإداريين البريطانيين في الأوبية بعدم التدخل في أمور الانتخابات والاكتفاء بالأطلاع على اخبارها^(٢٣). قررت الحكومة إجراء الانتخابات ابتداء من الثاني عشر من تموز عام ١٩٢٣ حيث جرت بحرية وبدأ معها نشاط سياسي ملحوظ، وتم فعلا انتخاب المنتخبين الثانويين^(٢٤)، وبدأ بعدها عملية انتخاب نواب المجلس في الخامس والعشرون من شباط عام ١٩٢٤^(٢٥)، وانتهت في آذار من العام نفسه، معلنة عن تشكيل المجلس التأسيسي، ويصف لنا توفيق السويدي في مذكراته^(٢٦)، الانتخابات قائلا : ((جرت الانتخابات ولا يعلم بالضبط كيف جرت إلا في المراكز المهمة، حيث كان التشاحن بالغ أشده بين المرشحين وخصوصا في العاصمة)) . افتتح المجلس التأسيسي في السابع والعشرون من آذار عام ١٩٢٤ وكان عدد أعضائه (مائة) نائب وألقى الملك فيصل الأول خطاب العرش مذكرا الأعضاء بأن مهمتهم هي البت في المعاهدة العراقية - البريطانية، والقيام بأصدار دستور للبلاد ومن ثم إصدار قانون انتخاب النواب^(٢٧)، و تم انتخاب الأعضاء عبد المحسن السعدون رئيسا للمجلس وداود الحيدري وياسين الهاشمي^(٢٨) نائب الرئيس^(٢٩). ومما يلاحظ على المجلس الجديد بأن عملية الانتخابات تمت من دون وجود أحصاءات رسمية دقيقة فيما يتعلق بعدد سكان العراق، واعتمدت الحكومة على التخمين أساسا لتقدير عدد السكان^(٣٠). هكذا ظهر أول مجلس تشريعي منتخب في تاريخ العراق المعاصر بعد مخاض عسير، ليبدأ بمباشرة أعماله المكلف بها. شغل المثقفون (عسكريون، موظفون، محامون، أطباء، رجال دين) في أول مجلس تشريعي في تاريخ العراق نسبة ٢٩% في حين شغل التجار نسبة ٢١% وكان نصف المجلس من نصيب الشيوخ وملاك الأراضي إذ كانت نسبتهم ٥٠% من مقاعد المجلس^(٣١)

٢ - المجلس التأسيسي وقانون انتخاب النواب :

أنيطت السلطة التشريعية وفق القانون الأساسي الى مجلس الأمة والمكون من مجلس الأعيان ومجلس النواب ، ويضم مجلس الأعيان (عشرون) عضوا يعينهم الملك ، ومدة العضوية في المجلس (ثمان) سنوات على أن يتبدل نصفهم كل أربع سنوات^(٣٢). أما مجلس النواب ، فقد باشر المجلس التأسيسي عمله لسن قانون انتخاب النواب ، بموجب المادة (٣٧) من القانون الأساسي التي نصت على أن يكون " تعيين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الإقلييات غير الإسلامية " ^(٣٣). سبق وأن بدأت وزارة العدلية العراقية بوضع مشروع قانون انتخاب النواب إلا أنه عندما بدأ المجلس التأسيسي النظر في سن هذا القانون لم تكن الوزارة قد أتمت عملها بأكمله ، ولأجل الإسراع في إتمام العمل خاصة أن مدة عمل المجلس التأسيسي قد قاربت على الانتهاء حسب

المادة الرابعة من قانون المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤م ، التي تنص على أن " يجتمع المجلس مدة لا تتجاوز أربعة أشهر " (٣٤). لذلك أضر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في السابع عشر من تموز عام ١٩٢٤ إرسال المواد المنجزة من المشروع وباللغة (١٩) مادة وهذا ما جاء في الكتاب الموجه من مجلس الوزراء الى رئيس المجلس التأسيسي : " ... أن مجلس الوزراء قد قرر في جلسته المنعقدة في ١٧/٧/١٩٢٤ إيداع التسع عشرة مادة الأولى من مواد قانون الانتخاب ، المجلس التأسيسي النظر فيها ... وسيوالي مجلس الوزراء اجتماعاته للنظر في القانون المذكور وكلما تم قسم منه يعرض على فخامتكم لعرضه على المجلس التأسيسي " (٣٥). لم يحصل هذا الإجراء على موافقة بعض أعضاء المجلس بحجة أنه يجب عرض مشروع القانون بأكمله على المجلس مستثنين إلى المادة الثالثة من القانون الداخلي التي تقول فيما يخص هذا الموضوع أن اللائحة يعرضها مجلس الوزراء ليناقشها المجلس لا أن تقدم بشكل مواد متفرقة (٣٦)، ولكن الحكومة بررت هذا الإجراء بأنه ناتج قرب انتهاء عمل المجلس التأسيسي ، وقد شكل ضيق الوقت وبساطة مضمون مواد المشروع أسبابا أفتعت نواب المجلس مناقشة المشروع على هذه الصورة (٣٧). قرر المجلس التأسيسي في الجلسة (الثانية والاربعون) المنعقدة في الحادية والعشرين من تموز عام ١٩٢٤ تشكيل لجنة لتدقيق المشروع قبل البدء في مناقشته (٣٨)، وتقدمت اللجنة بتقريرها الى المجلس في السادس والعشرون من تموز عام ١٩٢٤ ، ولم يكن تقرير اللجنة على قدر كبير من الدقة نتيجة لضيق الوقت ، فاللجنة لم تتمكن من فحص المشروع بل اكتفت بملاحظة قانون الانتخاب التركي ، ونظام انتخاب المجلس التأسيسي وأسفادت من تجارب بعض أعضائها التي اكتسبها عند أشرفهم على الانتخابات السابقة (٣٩) ، إلا أنه من الجدير بالذكر ان اللجنة قد راعت في عملها كما ورد في مقدمة التقرير مسألتين أساسيتين، الأولى المحافظة على الأحكام والعبارة الواردة في القانون الأساسي العراقي ، أي عدم تعارض مواد اللائحة الجديدة مع مواد القانون الأساسي ، والثانية حفظ سلامة الانتخاب من وسائل التدخل (٤٠). لم يشهد مشروع قانون انتخاب النواب مناقشات حامية في داخل المجلس التأسيسي ، ولعل أبرز وأطول المناقشات التي شهدتها المجلس هو ما كان يتعلق بحقوق الطوائف غير الإسلامية في الانتخاب والموضوع المتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية الى ثلاث مناطق (٤١). وفي الثاني من آب ١٩٢٤م تم التصويت على القانون فحصل على الأكثرية الساحقة لعدد الأعضاء ، وقد أحتوى قانون انتخاب النواب لسنة ١٩٢٤ على (٥٢) مادة موزعة على مقدمة ضمت أحكام عامة وأربعة فصول ، وأهم ما جاء فيه أن مبدأ الانتخاب على درجتين أي الانتخاب غير المباشر ، ينتخب النائب عن كل لواء بحيث يمثل (٢٠) ألف من السكان (٤٢)، ويجب أن يكون قد بلغ الثلاثين من عمره وأن يكون من دافعي الضرائب ، أما المنتخب الأول ، فيجب أن يكون من الذكور الذين بلغوا الحادية والعشرين من العمر ومن دافعي الضرائب ، وينتخب كل (٢٥٠) منتخبا أولا منتخبا ثانيا ، ويجب أن يكون المنتخب الثاني قد بلغ الخامسة والعشرين ومن دافعي الضرائب (٤٣). وينتخب نواب أضافيون يمثلون الطائفتين المسيحية واليهودية ، إذ ينتخب في لواء بغداد مسيحي واحد. ويهوديان وفي لواء الموصل مسيحيان ويهودي واحد وفي لواء البصرة مسيحي واحد ويهودي واحد ، ويقسم العراق الى ثلاث مناطق انتخابية ، المنطقة الأولى تحتوي على الوية الموصل وكروك والسليمانية وأربيل ، والثانية الوية بغداد وديالى والدليم والحلة وكربلاء والكوت والديوانية والثالثة الوية المنتفك والعمارة والبصرة ، وكل لواء يعتبر دائرة انتخابية وتجري الانتخاب بالتصويت السري (٤٤). هكذا تم وضع أول قانون انتخاب النواب في تاريخ العراق المعاصر .

٣- انتخابات عام ١٩٢٤-١٩٢٥ :

بعد المصادقة على قانون انتخاب النواب في الثاني والعشرين من تشرين الأول / عام ١٩٢٤ ، صدرت أرادة ملكية في الثاني عشر من تشرين الثاني تقضي بتعيين يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٤ موعدا لبدء انتخابات قوائم المنتخبين الأولين (٤٥) . بدأت الاستعدادات لخوض الانتخابات التي سيتمخض عنها تشكيل أول مجلس نواب في العراق ، وأصدر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون بيانا يدعو فيه المتصرفين إلى عدم التدخل في شؤون الانتخابات وفسح الحرية الكاملة للأهالي دون تدخل أي موظف ، كما دعا فيه الى تطبيق القانون ضد من يعرقل سير الانتخابات (٤٦) . يخفي هذا البيان كما دون لنا لطفي جعفر فرج (٤٧) ، حقيقة مفادها أن عبد المحسن السعدون والسلطات البريطانية والبلات كانوا مطمئنين لنتائج الانتخابات التي ستأتي بأكثرية برلمانية لصالحهم ، خاصة بعد إعطاء العشائر حق التصويت (٤٨) وأن عدد الناخبين من رجال العشائر في أغلب الألوية يزيد على عدد الناخبين من سكان المدن ثلاث مرات ، وأصوات هؤلاء في أيدي بعض الأشخاص مرتبطة مصالحهم مع الحكومة ، وبهذا أصبحت الدوائر الانتخابية تحت رحمة زعماء القبائل . اشتركت في هذه الانتخابات ستة أحزاب ، هي حزب النهضة ، حزب الأمة ، حزب الاستقلال ، الحزب الديمقراطي ، الحزب الوطني العراقي ، جمعية الدفاع الوطني ، وبأستثناء حزب الأمة الذي كان أنشط الأحزاب في المعركة الانتخابية ، لم يكن للأحزاب الأخرى دور واضح في توجيه

الانتخابات وإنما أقتصر دورها على مراقبة الانتخابات^(٤٩). لم تخلوا نتائج هذه الانتخابات من سلبيات رافقت سير العملية الانتخابية ، منها عدم توفر أحصاءات دقيقة لسكان العراق إذا أصدرت الحكومة^(٥٠) . قراراً في الثالث من كانون الثاني ١٩٢٥ بتشكيل لجنة لتدقيق نفوس العراق مهمتها العمل من أجل تصحيح الزيادات الحاصلة وفق أسلوب التخمين ، وكذلك لجعل عدد الناخبين منسجمة مع الخطة الموضوعية مسبقاً في تحديد عدد المقاعد ، لكن هذا الأسلوب الاحصائي سبب أجحافاً لحقوق بعض الأولوية إذ تم تقليص عدد سكان البصرة من ١٨٠ ألف نسمة إلى ١٢٠ ألف نسمة . إما السلبية الثانية فتكمن في تدخلات كل من الحكومة ودار الاعتماد البريطانية إذ مارسا ضغوطات مختلفة لضمان وصول من يخدم مصالحها^(٥١) ، فشهدت الانتخابات صراع بين رئيس الحكومة ياسين الهاشمي ووزير داخلية عبد المحسن السعدون ، فأستخدم ياسين الهاشمي وأتباعه طرق وأساليب مختلفة لأرغام الناخبين لأنتخاب مرشحيهم ، أما عبد المحسن السعدون فحاول الحد من تأثير هذه التدخلات فبذل جهوداً من أجل الحيولة دون فوز مرشحي الهاشمي وبالمقابل حاول ضمان فوز مرشحي البلاط ، وبالفعل نجح في ذلك^(٥٢). أنهت الانتخابات وأعلن عن نتائجها النهائية في الثالث والعشرون من حزيران عام ١٩٢٥ إذ أسفرت عن فوز (٨٨) نائباً كان من بينهم (٥٥) نائباً لم يدخلوا المجلس التأسيسي السابق^(٥٣) . أكد توفيق السويدي في مذكراته^(٥٤) ، التدخلات التي جرت من قبل الحكومة الضمان وصول مرشحيها إذ قال : " استمرت عملية الانتخابات وأستمر الضجيج والنشاحن خلالها حتى أنهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء ، وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات إذ تبلغ بالتلفون إلى المتصرفين ويطلب منهم أن يبذلوا جهدهم لانجاحها ...". وفي الوقت نفسه يبرر توفيق السويدي هذا التدخل بالرغم من تعسفها واغتصابها لحقوق الشعب إلا أنها أدت في كثير من الأحيان بفوائد لا تتكر لأن الكتلة الحكومية التي تأتي بها الحكومة في المجلس هي التي توازن الحكومة في أعمالها وتدفع نوعاً ما من المناورات الشخصية التي تحصل لدى النواب بشأن بعض الأعمال التي لا تلائم مصالحهم^(٥٥). اتسمت الانتخابات التي تحولت إلى حدث سياسي مهم على مدى الأشهر العديدة التي استغرقتها ، بحيوية أكبر من انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي^(٥٦). وعقد مجلس النواب أول اجتماع له في تموز / ١٩٢٠ ، وأنتخب رشيد عالي الكيلاني رئيساً للمجلس بعد أن حصل على ٤٨ صوتاً من أعضاء مجلس النواب^(٥٧)، وصدرت كذلك إرادة ملكية بتعيين أعضاء مجلس الأعيان وأنتخب يوسف السويدي رئيساً له^(٥٨).

٤ - انتخابات عام ١٩٢٨ م :

شكل عبد المحسن السعدون وزارته الثالثة^(٥٩). مشروطاً حل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد بسبب عدم توحيد الكلمة وإجماع الرأي لدى ممثلي الأمة ، فضلاً عن عدم استقرار الأحزاب السياسية في مجلس النواب بحيث أنها غير ثابتة على انتهاج خطط واضحة كما تطلبتها الحياة النيابية ، وكان لدى الحكومة قضايا متعلقة بمصالح الشعب عليها أتمامها ، منها المعاهدة العراقية - البريطانية ، والاتفاقيات المالية والعسكرية ، وقضية الدفاع الوطني^(٦٠) ، فصدرت إرادة ملكية في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٨ بحل مجلس النواب ، وفي الثاني والعشرون منه أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها لمتصرفي ألوية العراق بالاستعداد لخوض الانتخابات الجديدة ، فتحفز الشعب لممارسة حقه الشرعي في المنافسة ، لكن السلطة مارست كل أساليب الترغيب والترهيب لضمان نجاح مؤيديها^(٦١). وخلال فترة انتخابات الناخبين الأوليين والثانويين التي بدأت في شباط / ١٩٢٨ كان الشعور السائد بأن الفوز لا محالة سيكون في جانب مرشحي الحكومة طالما أنها تتدخل تدخلًا سافراً في أمور الانتخابات^(٦٢)، ويشير تقرير دار الاعتماد البريطاني عن تدخل الحكومة : " .. لا ينكر أن المخالفات التي أجريت فعلاً كانت كثيرة"^(٦٣) . وهناك أدلة على أن الانتخابات التي أجرتها وزارة عبد المحسن السعدون، كانت قد جرت بشكل غير طبيعي ، وبلغ من تدخل الحكومة أن أقرح عدد من الناخبين والمنتخبين تعيين النواب دون اللجوء إلى التزوير^(٦٤). أشدت حملات الصحف وأخذت تتشرا احتجاجات المواطنين على طريقة سير الانتخابات ، وواجهت الحكومة تلك الاحتجاجات والحملات الصحفية بتعطيل بعض الصحف التي تمادت في نقد سياستها ، فغطلت جريدة الاستقلال لأجل غير مسمى وأغلقت جريدة الكرخ وجريدة الزمان وصادرت أعدادها وأعتقلت اصحابها ، كذلك حالت الحكومة من جهة أخرى دون صدور جرائد جديدة ، لم تكتف الحكومة بهذه الإجراءات إذ رفضت طلب تأسيس حزب سياسي لا عقادها بأنه سوف يسعى إلى نشر الآراء المتطرفة التي يمكن أن تؤدي إلى سوء العلاقات بين بريطانيا والعراق^(٦٥). فما كان من الملك فيصل الأول بسبب الاحتجاجات الواسعة على طريقة سير الانتخابات ، أن يوجه عدة كتب إلى وزارة الداخلية يحثها فيها على عدم تدخل الموظفين في شؤون الانتخابات وعدم التلاعب بأراء المنتخبين ، وأتصل أيضاً بعيد المحسن السعدون طالباً منه ومن حكومته اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتجاوزين وعلى الحكومة صيانة الانتخابات ، لكن الأخيرة أستمرت على نهجها حتى نهاية الانتخابات مما أثر في علاقة الملك مع رئيس وزراءه عبد المحسن السعدون التي ازدادت سوءاً^(٦٦).

وفي التاسع من آيار عام ١٩٢٨ تم انتخاب النواب المجلس الجديد ، ونجحت الحكومة عن فوزها بـ(ست وستين) مقعداً من أصل (ثمانين) مقعد من مقاعد المجلس ودعي المجلس الى عقد اجتماع غير اعتيادي في التاسع عشر من ايار من العام نفسه ، والقي الملك فيصل الأول خطاب العرش ، وبعدها أنتخب النواب عبد العزيز القصاب رئيساً لمجلسهم^(٦٧). شهدت هذه الانتخابات تراجعاً كبيراً قياساً بانتخابات المجلس التأسيسي ومجلس النواب في الدورة الانتخابية الأولى ، فعاد (احدى وخمسين) نائب من أعضاء المجلس السابق إلى مقاعد المجلس الجديد وهذا يعني أن ٤٢,٠٤٪ من أعضاء الأخير فقط كانوا من الوجوه الجديدة وهذا يعد تراجعاً كبيراً^(٦٨) .

٥- انتخابات عامي ١٩٣٠ - ١٩٣٢ م :

عهد الملك فيصل الأول الى نوري سعيد بتأليف الوزارة إذ شكلها في الثالث والعشرون من آذار عام ١٩٣٠ ، وكان هدفه الأول عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين^(٦٩). وهذا ما أشار إليه في الكتاب الذي رفعه إلى الملك فيصل الأول يقول فيه : " ... أن أهم مسألة سنضعها أنا وزملائي نصب أعيننا ، ونبدل كل ما في وسعنا لا نجازها ، طبق رغبات جلالتم ، ورغبات الأمة هي وضع المعاهدة الجديدة بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، التي ستبدأ بعون الله تعالى في البحث فيها خلال عشرة أيام على أساس الاستقلال التام"^(٧٠). أنجزت الوزارة مهمتها بالتوقيع في الثلاثون من حزيران عام ١٩٣٠ على نص المعاهدة الجديدة^(٧١). لم يكن رئيس الوزراء نوري السعيد مطمئناً على المعاهدة داخل البرلمان، لذا عقد العزم على حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة ، وبعد مرور يوم واحد على توقيع المعاهدة صدرت إرادة ملكية في الأول من تموز ١٩٣٠م بحل مجلس النواب وحدد يوم العاشر منه موعداً لبدء الانتخابات على أن يتم إنجازها في مدة لا تتجاوز الشهرين^(٧٢) ، وجاء فيها أن سبب الحل هو " لما كان المفاوضات العراقية والبريطانيون قد اتفقوا على أمضاء معاهدة تحالف وصداقة ... ولما كانت أسس هذه المعاهدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد ، ولما كان من المحتم استفتاء الأمة في المعاهدة وأفساح المجال لبدء رأيها فيها على لسان نواب تنتخبهم لهذا الغرض"^(٧٣). نلاحظ أن الرغبة في حل المجلس كما جاء هو من أجل الوقوف على رأي الشعب على أساس قبول المعاهدة أو رفضها . إلا أن المعارضون للحكومة أدركوا أن إجراء الأخيرة في حل المجلس وأجراء انتخابات جديدة ليس الغرض منه كما أوضحت في بيانها استفتاء الأمة في المعاهدة الجديدة إنما غرضها فرض أشخاص معينين يحملون الناس على انتخابهم بالقوة لاجاد مجلس ينفاد أفراده الى أوامر الحكومة^(٧٤). شهدت الانتخابات التي جرت في موعدها المحدد تدخلاً واسعاً من قبل الحكومة وبأسلوب لم يسبق له مثيل لضمان انتخاب مجلس موال لها، فأخذت القوائم الحكومية تتناقلها الأيدي ، كما عدلت الحكومة قانون الأراضي بحيث ألغت شرط المزايدة العلنية في لزمة الأرض^(٧٥) ، وجعلت الحكومة حرة التصرف في إعطاء الأراضي الأميرية^(٧٦) بلا مزايدة حتى تجعل من ذلك سلاحاً بيدها تنتزع . الأراضي من الشيوخ الذين يقاومون الحكومة في الانتخابات وتعطيها مكافأة للذين يساندونها من الشيوخ^(٧٧). بدأت تظهر دعوات بسبب تدخل الحكومة لمقاطعة الانتخابات فعلى مستوى الشباب المتحمس لاقت استحساناً كبيراً فنشروا على أثرها بياناً الى الشعب العراقي دعوا فيه الى عدم التعاون ومقاطعة الانتخابات وترغم هذا التيار الحزب الوطني العراقي^(٧٨) ، أما على صعيد كتلة المعارضة التي يتزعمها ياسين الهاشمي ، فلم تلق دعوة المقاطعة القبول فقررت المشاركة بالانتخابات لأنها رأت بأن المقاطعة مضرّة للبلاد وأعتبرتها تنازلاً من حقوق مكتسبة للعراق^(٧٩). وعلى كل فقد تم انتخاب المنتخبين الثانويين في معظم اللوية على الرغم من الانتقادات وأجواء المعارضة الشديدة^(٨٠). حدد يوم العشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٠ موعداً لانتخاب النواب فتقلد نوري السعيد منصب وزارة الداخلية وكالة ليدير الانتخابات بنفسه^(٨١). وبهذا الأسلوب تمكنت حكومة نوري السعيد من إنهاء الانتخابات لصالحها ، إذ حصلت الحكومة على (٧٤) مقعداً من أصل (٨٨) مقعد من مقاعد مجلس النواب^(٨٢). مما يؤلف ٨٤,٩% من مجموع أعضاء المجلس الجديد وهي نسبة تكفي لضمان موافقة الأكثرية الساحقة من الأصوات لأي مشروع^(٨٣). أفتتح مجلس النواب في اليوم الأول من تشرين الثاني ١٩٣٠م والقي الملك فيصل الأول خطاب العرش ، وكان أطول خطبة إمام المؤسسة التشريعية، وأدى النواب اليمن الدستوري وتم انتخاب جعفر العسكري^(٨٤) لرئاسة المجلس^(٨٥). هكذا جاءت نتائج الانتخابات بالصورة التي رسمها لها رئيس الحكومة نوري السعيد ، فقد حصلت المعارضة على أقل المقاعد بينما أعطت لنوري السعيد نفوذ كبيرة في المجلس الذي ضم أنصاره ومؤيديه ، وكان هدفه الأساس الحصول على موافقة أغلبية أعضاء المجلس لتصديق المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠. وهذا ما أكده المندوب السامي فرنسيس همفريز (Francis Henry Humphrys)^(٨٦) في مقال نشره في صحيفة الديلي تلغراف عن تدخل الحكومة في الانتخابات قائلاً : " أن جميع الشخصيات السياسية في العراق ضدنا وضد عقد المعاهدة ... ولولا الإجراءات الاستثنائية التي اتخذناها في الانتخابات لما حصلنا على برلمان يوافق على المصادقة على المعاهدة ..."^(٨٧).

رأى الملك فيصل الأول أن العراق بعد حصوله على الاستقلال بموجب معاهدة ١٩٣٠ ودخوله عضواً في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، أن يسير في حياة جديدة على نهج جديد فلا بد من إجراء تعديلات في سياسة الدولة، وأن وزارة نوري السعيد قد انتهت مهمتها، فعهد بتشكيل الوزارة إلى ناجي شوكت^(٨٨)، فألفها في الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٣٢، وكانت أولى مهام الوزارة هو حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة، وبالفعل صدرت إرادة ملكية في الثامن من تشرين الثاني من العام نفسه بحل المجلس وأعلنت أن سبب الحل هو: " أن مجلس النواب الحاضر تألف بنتيجة انتخاب كان قد جرى الاستفتاء الأمة في المعاهدة العراقية - البريطانية المؤرخة في العشرين من حزيران سنة ١٩٣٠... وحيث أن المعاهدة المذكورة قد دخلت الآن في حيز التنفيذ وافتتح أمام البلاد دور يختلف عن الدور الذي سبقه من حيث ما تطلبه سياسة مبنية على أساس الاستقلال والمسؤولية وكافة لارتكاز كيان البلاد وانكشاف رقيها في مختلف النواحي، مما يستلزم فهم رغائب الأمة بشأنه. وحيث أن فهم رغائب الأمة يتوقف على استفتائها بطريقة تمكنها من انتخاب نواب عنها يعبرون عن تلك الرغائب... " ^(٨٩). كانت رغبة رئيس الوزراء ناجي شوكت في حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة من أجل تشكيل مجلس ممثلاً للرأي العام وأن يكون للمتقنين مقامهم وأن تمثل أيضاً الأحزاب، إذ كانت هناك ثلاثة أحزاب هي حزب العهد العراقي والحزب الوطني العراقي وحزب الإخاء الوطني، وعلى هذا الأساس بدأت الاتصالات بين الملك فيصل الأول ورئيس الوزراء ناجي شوكت وزعماء الأحزاب السياسية للاتفاق على قائمة موحدة تضمن المصلحة العامة^(٩٠). أصدرت وزارة الداخلية في الثالث من كانون الأول عام ١٩٣٢ أوامرها إلى متصرفي الألوية بالشرع في الانتخابات في العاشر من كانون الأول من العام نفسه^(٩١)، واشتركت الأحزاب فيها عدا الحزب الوطني العراقي الذي قرر بادئ الأمر الاشتراك ثم عدل عن رأيه بسبب اعتراض الحكومة على بعض مرشحيه^(٩٢)، وتعرض الحزب إلى انشقاق فكان فريق يرغب بالمقاطعة وآخر يرغب بالاشتراك^(٩٣). يصف عبد الرزاق الحسن^(٩٤)، الانتخابات قائلاً: " بوشر فيها (أي الانتخابات) في جو مشبع الهدوء والسكينة، حتى أن معظم الأهليين كانوا لا يسمعون عنها شيئاً... ". ويمكن القول أن الانتخابات التي أجرتها الوزارة أسفرت عن نوع من الموازنة بين مختلف الأحزاب القائمة. وانتهت الانتخابات بتشكيل مجلس النواب الذي عقد اجتماعه الأول في الثامن من آذار عام ١٩٣٣ وانتخب النواب جميل المدفعي رئيساً لمجلسهم^(٩٥). نلاحظ مما سبق أن العراق شهد في فترة تولي الملك فيصل الأول عرش العراق من ١٩٢١ وحتى ١٩٣٣، إجراء خمسة عمليات انتخابية أسفرت عن ولادة مجلس تأسيسي و(٤) مجالس النواب.

ثانياً : الانتخابات في عهد الملك غازي :

توج غازي ملكة على عرش العراق في الثامن أيلول عام ١٩٣٣، بعد وفاة والده الملك فيصل الأول^(٩٦)، وعندما شكل علي جودت الأيوبي^(٩٧)، وزارته في السابع والعشرين من آب عام ١٩٣٤، أصدر في الرابع من أيلول إرادة ملكية بحل مجلس النواب والشرع بإجراء انتخابات جديدة^(٩٨). حلت الوزارة مجلس النواب دون أن تواجهه إذ كان المجلس في عطلة السنوية^(٩٩)، وأوضحت في الإرادة أن سبب الحل أنها قد اعترمت السير بالبلاد إلى الأمام لتأمين تقدمها مادياً وأدبياً وكل ذلك يتوقف على اتخاذها خطاً تتناسب مع أهمية الواجبات الملقاة عليها، وأنها تريد أن تعرف رأي الأمة بلسان ممثلها في منهاج الوزارة^(١٠٠). كتبت جريدة الأهالي في تعقيب لها عن حل الحكومة لمجلس النواب في مقال افتتاحي في السادس من أيلول عام ١٩٣٤ قالت فيه: " أتت الحكومة الحاضرة إلى الحكم والمجلس النيابي في عطلة فلم تعلم فيما إذا كان سيؤيدها أم لا وأنتا على يقين بأنه لم يحل ليعاضد الحكومة كما عاضد الحكومات الأخرى المتنوعة بدون أي تردد. إذ لم تدخل في المجالس النيابية العراقية منذ تأسيسها حتى الآن العناصر التي تجرأ أكثريتها على التصويت ضد الحكومة. وأنتا نعتقد أن المجالس النيابية ستبقى على حالتها هذه مادامت الانتخابات لها تجري على الطريقة التي أصبحت معروفة لدى الجميع والتي جعلت من النواب موظفي حكومة يخافون منها على مناصبهم وليسوا وكلاء الشعب في مراقبتها " ^(١٠١). أصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى متصرفي الألوية في الخامس عشر من أيلول عام ١٩٣٤ بالشرع في الانتخابات، وعندما جاء دور انتخاب المنتخبين الثانويين كان معظمهم من موظفي الحكومة وممن كان موالية للسلطة أو مؤيد لسياستها، وما أن حل يوم السادس من كانون الأول عام ١٩٣٤ وهو اليوم المحدد لانتخاب النواب، شهدت تدخل سافر من قبل الحكومة إذ أرسلت إلى متصرفي الألوية أسماء النواب المرشحين^(١٠٢) ويصف لنا فريتر غروبوا الوزير الألماني المفوض في بغداد تدخل الحكومة إذا يقول: " أما الحكومة فكانت تصدر قوائم للمرشحين ينقحها رئيس الوزراء ويضيف لها كل وزير عدداً من أصدقائه. ولذا فإن هذه القوائم يزداد بها عدد المرشحين عن العدد المطلوب ترشيحه فيقوم رئيس الوزراء بمداولات عسيرة بغية التوصل للقائمة النهائية، وقد ازدادت المداولات صعوبة في هذه المرة لدرجة استوجبت اجتماع الوزارة لمرات عديدة حتى تم التوصل للقائمة النهائية " ^(١٠٣). أما عن سير الانتخابات فكان تدخل الحكومة واضح ففي متصرفية لواء الديوانية لم تدع المتصرفية أحد من الثانويين في القضائين أبو صخير والشامية

للتصويت وإنما اكتفت بإلقاء أوراق بعددهم في صناديق الانتخاب كتبت عليها أسماء النواب الذين رشحتهم السلطة، أما في الحلة فكانت الأوراق لا تلقى في صناديق الانتخاب إلا بعد أن يطلع عليها الموظفون ليتأكدوا من مطابقتها لقائمة الحكومة^(١٠٤). أُلّف رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي في اليوم الذي جرت فيه الانتخابات السادس من كانون الأول حزبا عرف بحزب الوحدة الوطنية وأجيز من قبل وزارة الداخلية ، وإرادته أن يكون حزبا برلمانياً لتستند إليه الوزارة في مجلس النواب^(١٠٥). أسفرت الانتخابات عن أغلبية ساحقة حصل عليها رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي وأتباعه ، أما حزب الأخاء الوطني فحصل وبصعوبة على (١٢) مقعداً في مجلس النواب^(١٠٦) ، وعملت الحكومة على جعل الصحفيين نواباً في مجلسها فكان صاحب جريدة البلاد نائباً عن لواء البصرة ، وصاحب جريدة العالم العربي نائباً عن لواء الموصل ، وصاحب جريدة الاستقلال نائباً عن لواء الكوت ، وحرمت الحكومة بذلك الشعب بعملها هذا من سنته الناطقة^(١٠٧) وامتاز المجلس أيضاً بضعف التمثيل العشائري إذ استبعد بعض الشيوخ المتنفذين^(١٠٨) . يذكر شيخ المؤرخين عبد الرزاق الحسني^(١٠٩) ، عندما تحدث معه رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي عن الانتخابات في العراق ودرجة تدخل الحكومة فيها قائلاً : " الحق أن الحياة النيابية أفسدت العراق لسببين ، قانون انتخاب النواب وكثرة طلاب النواب ، إما من جهة قانون الانتخابات فإنه أعطى السلطة مجالاً واسعاً للتدخل فيه ، حتى أن النواب كانت التعيين أقرب منها الى الانتخاب، وأما من جهة النواب فأنتم تعلمون أن عددها محدود ، في حين طلابها يتجاوزن الألفين ، فلو قام في البلاد مجلس تشريعي تمثل فيه الألوية لكان خيراً وأبقى ، وخلصت الحكومة نفسها من الانتقادات" . عقد مجلس النواب اجتماعه الأول في التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٤ ، وبعد لقاء الملك خطاب العرش انتخب النواب رشيد الخوجة رئيساً لمجلسهم^(١١٠) ويصف السفير البريطاني في العراق المجلس الذي شكل في عهد وزارة علي جودت الأيوبي، في تقرير رفعه إلى حكومته يقول فيه ((أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أوائل كانون الأول ١٩٣٤ ، عن أغلبية ساحقة حصل عليها رئيس الوزراء علي جودت بك وحزبه في مجلس النواب وحينما اجتمع البرلمان في مطلع السنة الجديدة، كان هؤلاء يعتقدون أن موقفهم قوي، وهم لم يدركوا المرارة الشخصية التي أثارها باستبعادهم من المجلس كثيرين من زعماء الأحزاب والفئات الأخرى، ولا فهموا الاستياء الواسع الذي جلبوه لأنفسهم بفرضهم على المناطق الانتخابية في الألوية عدداً من النكرات التافهين من بغداد أولئك الذي أدى انتخابهم الى حرمان رجال لهم مكانة محلية في مقاعدهم))^(١١١). يلاحظ أن الأساليب التي اتبعت في الانتخابات هي نفس تلك الأساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة، إذ أسهمت الوزارات في أفساد عملية الانتخابات دون إجراء تعديلات في الأنظمة والقوانين الانتخابية وتطويرها. تعرض مجلس النواب الذي شكل في عهد وزارة علي جودت الأيوبي إلى انتقادات كثيرة، وطعن في شرعيته وعندما أُلّف ياسين الهاشمي وزارته في السابع عشر من آذار عام ١٩٣٥ ، قرر أن يضع حل للخلاف القائم حول شرعية المجلس أما بحله والبدء بانتخاب مجلس جديد أو تعطيل الحياة النيابية في العراق أو الاستمرار على عقد جلساته^(١١٢) ، فقررت الحكومة أن تأخذ الحل الأول وهو حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة لكنها لا تملك سبب لتبرر هذا الحل، وتهيئة الظروف لها مستغلة ذهاب وفد من النواب، إلى البلاط الملكي إذ طلبوا من الملك إقالة الوزارة وأنهم قرروا عدم تأييدها بصورة مطلقة^(١١٣) ، واعتبرت الحكومة أن الثقة مفقودة بين الوزارة الجديدة والمجلس القائم وهو السبب الذي استصدرت بموجبه الأرادة الملكية في التاسع من نيسان عام ١٩٣٥ بحل مجلس النواب وجاء فيها: ((لما كانت الأصول الدستورية تقضي بأن يسود التأزر بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ولما كانت الظروف الحاضرة تستلزم بأن يكون التأزر بين السلطتين على أتم ما عليه لتتمكن الوزارة من القيام بأعمال أصلحية خطيرة، ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التأزر بينها وبين مجلس النواب الحالي فقد أصدرت أراذتي الملكية... وبناء على ما قرره مجلس الوزراء وعرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد))^(١١٤) . عقد حزب الأخاء الوطني الذي يرأسه رئيس الوزراء ياسين الهاشمي مؤتمراً عاماً في التاسع عشر من نيسان قرروا فيه إيقاف نشاط الحزب لأن وضع البلاد يقتضي توحيد الكلمة والعمل بما فيه مصلحة الوطن، وعلى أن يسعى لتوحيد كلمة الأمة وأدماج الأحزاب في هيئة واحدة^(١١٥) . أصدرت الحكومة قراراً في الثلاثين من تموز عام ١٩٣٥ بزيادة عدد مقاعد المجلس النيابي من (٨٨) مقعداً الى (١٠٨) مقعد بزيادة (٢٠) مقعد نتيجة لزيادة عدد سكان العراق وفق الإحصاءات التي أجرتها الحكومة^(١١٦). بدأت الاستعدادات لأجراء الانتخابات وعلقت الأسماء وانتخبت الهيئات التفتيشية وتم انتخاب المنتخبين الثانويين وما أن حل يوم الرابع من آب عام ١٩٣٥ وهو اليوم المحدد لإجراء الانتخابات تم انتخاب نواب المجلس وعقدوا اجتماعهم في الثامن من آب وتلى الملك غازي خاطب العرش، وبعدها انتخب النواب محمد زكي رئيساً للمجلس^(١١٧).

يشير السفير البريطاني في بغداد عن زيادة مقاعد مجلس النواب في تقريره : ((أن الحكومة قد زادت عدد النواب بصورة مقصودة لتتمكن من مكافأة أنصارها بدون استبعاد غيرهم ممن يحتلون مراكز عشائرية أو في الحياة العامة تجعل وجودهم في المجلس مرغوباً به))^(١١٨).

لقد دلت النتائج على أن وزارة ياسين الهاشمي اتبعت نفس الطرق التي اتبعتها بقية الوزارات في جميع المجالس النيابية، وأن كان تدخلها في هذه الانتخابات أقل وأخف من تدخل بقية الوزارات، وثبت المؤرخ عبد الرزاق الحسني^(١١٩) ملاحظاته عن هذه الانتخابات قائلاً :

- ١- أن القبائل تمثلت في هذا المجلس أفضل من تمثيلها في المجالس السابقة.
 - ٢- أن المجلس الجديد أكثر تمثيلاً من المجالس السابقة لطبقات المجتمع.
 - ٣- أصبح معظم أصحاب الصحف السياسية نواباً في المجلس الجديد، فحرم الشعب ممن ينطق بلسانه أو ينتقد سلوك الحكومة في إدارة شؤون البلاد. ولكن المجلس لم يستمر في عمله إذ حل وصدرت أرادة ملكية في ٣١/ تشرين الأول في عام ١٩٣٦ أي بعد يوم واحد من قيام انقلاب عسكري بقيادة بكر صدقي^(١٢٠)، وتشكيل حكمت سليمان حكومته^(١٢١)، وجاء في الإرادة أن سبب حل المجلس هو : " لما كانت الأصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد في الوقت الحاضر تستدعي التآزر بين السلطتين على أتمه، لتتمكن الوزارة من القيام بالأعمال الإصلاحية التي تستهدفها ولما كانت الوزارة لا تشعر بوجود هذا التآزر بينها وبين مجلس النواب الحالي، فقد أصدرت أراذتي الملكية ... وبناء على ما أقره مجلس الوزراء بحل مجلس النواب ... " ^(١٢٢).
- أن السبب الذي جاء في الإرادة الملكية بحل مجلس النواب التي استصدرتها وزارة حكمت سليمان هو نفس السبب لحل المجلس السابق في عهد وزارة ياسين الهاشمي، أن حل المجلس غير دستوري أي لا يجيزه الدستور^(١٢٣)، وفق الفقرة (٢) من المادة (٤٠) من القانون الأساسي التي تنص : " ... إذا حل مجلس النواب الأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر " ^(١٢٤). أصدرت وزارة الداخلية وأمرها بالبدء بإجراء الانتخابات في العاشر من كانون الأول من عام ١٩٣٦ طبقاً لأحكام قانون انتخاب النواب^(١٢٥)، وقد حاول أعضاء جمعية الإصلاح الشعبية^(١٢٦)، استغلال الانتخابات للحصول على أغلبية المقاعد في المجلس الجديد فدعوا الجماهير إلى المشاركة في الانتخابات لضمان وصول نواب يمثلونهم تمثيلاً حقيقية وانتقدوا نظام الانتخاب غير المباشر لأنه لم يعد يلائم التطور السياسي والثقافي الذي وصل إليه الشعب، وكتبت جريدة الأهالي لسان حالهم بهذا الصدد مقال في عددها الصادر بتاريخ الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٣٦ تقول : " الانتخابات يجب أن تكون مباشرة إذا أريد من الانتخابات اكتشاف رغبات الشعب وانتخاب من يمثلونه تمثيلاً حقيقياً ... " ^(١٢٧). وطالبوا أيضاً بأن على المرشح أن يعلن وجهة نظره أزاء المشاكل العامة وما ينوي أن يحققه من خدمات في المجلس النيابي^(١٢٨). لاقت هذه الدعوة معارضة من قبل رئيس الوزراء حكمت سليمان وقائد الانقلاب ورئيس أركان الجيش بكر صدقي، وأبدى الأخير مخاوفه تجاه جمعية الإصلاح الشعبية وزادت شكوكه بهم، فدعا إلى عقد اجتماع في داره حضره عدد من الضباط ولم يدع للاجتماع أحد من أعضاء جمعية الإصلاح الشعبية وذلك لإعداد القوائم النهائية بأسماء النواب الجدد ووصل الأمر إلى حد أن يمنع أعضاء الجمعية الإصلاح من الحصول على أي مقعد في المجلس النيابي، إلا أن تدخل كل من جعفر أبو التمن وزير المالية وحكمت سليمان لدى بكر صدقي وأقنعه بالعدول عن فكرة استبعاد أعضاء جمعية الإصلاح من المجلس وذلك لأنهم لعبوا دوراً فعالاً في الانقلاب^(١٢٩). جرت الانتخابات على قاعدة أرضاء بكر صدقي والجيش وجمعية الإصلاح وشيوخ العشائر والرغبات الشخصية للوزراء، وانتهت الانتخابات في العشرين من شباط عام ١٩٣٧، وكان مجلس النواب يضم (١٠٨) نائباً ثلثهم من النواب السابقين، وحصل أنصار بكر صدقي على (٣٠) مقعد بينما حصل أعضاء جمعية الإصلاح الشعبية على (١٢) مقعداً^(١٣٠).
- وصدرت أرادة ملكية بدعوة المجلس الجديد إلى عقد اجتماعه في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٣٧ فاجتمع المجلس وبعد إلقاء خطاب العرش انتخب النواب فخر الدين جميل رئيساً لهم، وانتخب الأعيان الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيساً لمجلسهم^(١٣١). لم يستطع أعضاء جمعية الإصلاح الشعبية على الرغم من أنهم لعبوا دوراً فعالاً في الانقلاب الذي قاده بكر صدقي من تحقيق أهدافهم بسبب تنكر الأخير بل واتخذ موقف المناوئ لهم، فجرت الانتخابات على عكس ما كانوا يرغبون، فنادوا بالانتخابات المباشرة ولم يتم تطبيقها وتمت الانتخابات بالأسلوب الذي تتم به الانتخابات السابقة، ولعبت المصالح الشخصية دوراً كبيراً فيها. لم ترض سياسة بكر صدقي ومعه حكمت سليمان العناصر المعارضة وبخاصة الكتلة القومية في الجيش والتي دبرت اغتيال بكر صدقي في الحادي من آب عام ١٩٣٧، عندما كان مسافراً على رأس وفد عسكري^(١٣٢)، إلى تركيا وذلك في القاعدة الجوية في الموصل فقدم حكمت سليمان استقالته وزارته في السابع عشر من آب عام ١٩٣٧ وبذلك سقطت حكومة الانقلاب^(١٣٣). كلف الملك غازي بتشكيل الحكومة إلى جميل المدفعي^(١٣٤)، وكان من أولويات عمل الحكومة هو حل مجلس النواب وأجراء انتخابات جديدة فصدرت أرادة ملكية في السادس والعشرين من آب عام ١٩٣٧ بحل مجلس النواب وكان سبب الحل هو : " لما كانت الوزارة عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد دعائم الطمأنينة والاستقرار في البلاد، وذلك لضمان تقدمها مادياً وأديباً، وحيث أن ذلك يتوقف على اتخاذها خطاً تتفق مع هذه الغاية، فقد شعرت بلزوم الوقوف على رأي الأمة بواسطة ممثلين تنتخبهم لهذا الغرض لذلك

أصدرت أرداتي الملكية ... بحل مجلس النواب ... " (١٣٥). بدأت الاستعدادات وتم انتخاب المنتخبين الثانويين، وأصدرت وزارة الداخلية أوامرها في الثامن عشر من كانون الأول عام ١٩٣٧ بانتخاب أعضاء مجلس النواب، وكان تدخل الحكومة في الانتخابات سافرة وواضحة لبلوغ عناصرها الى المجلس بعد أبعاد العناصر المعروفة بميولها اليسارية كما لم يمثل في المجلس الجيش ويشير المؤرخ عبد الرزاق الحسني (١٣٦)، حول تدخل الحكومة قائلاً: ((ضج العراقيون من كثرة التلاعبات الحكومية في الانتخابات النيابية العامة حتى حملهم هذا التلاعب على الزهد في هذه الانتخابات، وعلى الابتعاد عن الحياة البرلمانية، حيث كانت مقدمات هذا الانتخاب قد تمت في جو من الريبة ... وقد تم انتخاب النواب في اليوم المذكور (أي ١٨/كانون الأول) بحسب القوائم التي أعدتها الوزارة وأقرها البلاط الملكي)) . عقد مجلس النواب اجتماعه الاعتيادي في الثالث والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٧ وانتخب النواب مولود مخلص رئيساً لمجلسهم (١٣٧)، وانتخب الأعيان السيد محمد الصدر رئيساً لمجلسهم (١٣٨)، وهذا اخر مجلس شكل في عهد الملك غازي اذ حل في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٣٩ ، بعد أن شكل نوري السعيد وزارته الثالثة (١٣٩) يتبين لنا أن العراق شهد في فترة تسنم الملك غازي عرش العراق سنة ١٩٣٣ وحتى ١٩٣٩ أجراء أربع انتخابات نيابية، وأن حل المجلس وأجراء انتخابات جديدة أصبحت عرفاً متداولاً تسير عليها كل وزارة عند تشكيلها.

الذاتة :

بعد تأسيس الدولة العراقية وقيام النظام الملكي كان لابد من مواجهة التحديات في محاولة لتحقيق نوع من الاستقلال السياسي ودخول معترك السياسة وإيقاف التدخلات البريطانية التي اخذت ربحاً من الزمن ، حيث اهل الحرف والنسل فكان هذا ايذاناً بظهور الحياة البرلمانية في العراق.ومن خلال دراستنا لموضوع الحياة النيابية في العراق (١٩٢١-١٩٣٩) يمكن استنتاج عدة امور منها :-

- ١- ظهور اول مجلس تأسيسي في العراق الذي قام بشرعنة عدة مسائل تخص الحياة البرلمانية
- ٢- استطاعة الحكومة العراقية من ازالة العقبات والعراقيل التي واجهتها عند اجراء الانتخابات سيما ما يخص فتاوى رجال الدين في ذلك
- ٣- تمكنت الحكومة العراقية بعد احتواء المعارضة من الاتصال بالحكومة البريطانية وتقليص مدة المعاهدة من عشرين عاما الى اربع سنوات
- ٤- كانت نتيجة الانتخابات معروفة مسبقاً من خلال قيام الحكومة بأعداد قوائم بأسماء المرشحين الذين كانوا يعملون لصالحها داخل البرلمان
- ٥- اعتماد اسلوب الانتخابات الغير مباشرة والتي كانت على مرحلتين دون اتباع اسلوب نظام القائمة الواحدة ، هذا مافسح المجال للتلاعب بطبيعة الانتخابات والناخبين
- ٦- على الرغم من الانتخابات التي حصلت خلال الفترة (١٩٢١-١٩٣٩) الا انها كانت العوبة بيد السياسيين من خلال الوزارات التي توالى على حكم العراق
- ٧- اتباع نظام التخمين لسكان العراق في تلك الفترة وعدم وجود جهة حكومية مختصة لتقوم بمهام التعداد السكاني انذاك
- ٨- انقياد الموظفين تحت سيطرة رؤوسهم ، يعد اشتراك الاخير في الانتخابات ، فكانوا مجبرين لا عطائهم اصواتهم ليضمنوا بقائهم في الوظيفة

قائمة المصادر

الوثائق الغير منشورة :

- دار الكتب والوثائق (د.ك.و) :
- ١ - ٢٩٨ / ٣١١ ، قانون الانتخابات للمجلس التأسيسي العراقي .
- ٢ - ٢٧٠ / ٣١١ ، القانون الأساسي العراقي .
- ٣ - ٢٨٦ / ٣١١ ، المعاهدة العراقية - البريطانية سنة ١٩٣٠ .
- ٤ - ١١١٠ / ٣١١ ، انتخابات ١٩٣٠ .
- ٥ - ٢٢٨٣ / ٣١١ ، تبوء الملك غازي عرش العراق .
- ٦ - ٢٤٥١ / ٣١١ ، قرارات مجلس الوزراء .
- ٧ - ٢٦١٩ / ٣٢٠٥٠ ، فتوى علماء النجف بتحريم الانتخابات .
- ٨ - ٨٨٢٢ / ٣٢٠٥٠ ، كتاب وزارة الداخلية الى سكرتير مجلس الوزراء .

- الوثائق الأجنبية :

- الوثائق المنشورة :

- ١ - الحكومة العراقية، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤، مطبعة السلام، بغداد، د.ت.
- ٢ - القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته لسنة ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤١.
- ٣- محاضرات مجلس النواب :
أ- الاجتماع غير الاعتيادي سنة ١٩٢٨، مطبعة دار السلام ، بغداد، ١٩٢٨.
ب- اجتماع سنة ١٩٣٠، طبعة ملحقه بجريدة الوقائع العراقية، د.ت.
ج - الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣.
د- الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، مطبعة الحكومة، ط١، بغداد، د.ت. (هـ- الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨ .
- ٤ - مجلس الأعيان، مجموعة محاضر مذكرات مجلس الأعيان، اجتماعه الاعتيادي الأول (١٩٢٥ - ١٩٢٦)، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٢٧.
- ٥ - من أوراق الملك غازي، تحقيق : زهير كاظم عبود، مؤسسة شرق غرب للنشر، ط١، بغداد، ٢٠١٠.

الكتب :

- ١-أحلام حسين جميل ، الافكار السياسية للحزب العراقية في عهد الانتداب ١٩٢٢ - ١٩٣٢ ، مطبعة الزمان ، بغداد ، ١٩٨٥ .
- ٢- أحمد فوزي، حكايات سياسية وصحفية ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي، مطبعة دار الجاحظ، ط١، بغداد، ١٩٨٤ .
- ٣-العراق في رسائل المس بل (١٩١٧ - ١٩٢٦)، ترجمة : جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٤-أ.م. منتشا شغلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨.
- ٥-توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١.
- ٦-جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد (١٩٢١ - ١٩٥٨)، ترجمة : سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٩٠.
- ٧-جواد الظاهر، تاريخ العراق السياسي الحديث منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، ج ١، مؤسسة الصفاء للمطبوعات، ط ٢، بيروت، ٢٠١١.
- ٨-جيني سنغلتون، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي، ترجمة : مجموعة من المترجمين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٩.
- ٩-حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صديقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
- ١٠-حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ - ١٩٤٩ موقف جماعة الأهلالي منها، منشورات مكتبة المثني، ط١، ١٩٨٣.
- ١١-خلدون ساطع الحصري، مذكرات طه الهاشمي (١٩١٩ - ١٩٤٣)، دار الطليعة ، ط١، بيروت، ١٩٦٧ .
- ١٢-رجاء حسين الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وأراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٥.
- ١٣-العراق بين ١٩٢١ و ١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية - البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٩٧٦ .
- ١٤-رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، ط ١ ، بغداد، ٢٠٠٤.
- ١٥-عبد الحميد الرشودي وآخرون ، إبراهيم صالح شكر (حياته وآثاره)، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨ .
- ١٦-عبد الرحمن اليزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، مطبعة العاني، ط٣، بغداد، ١٩٦٧ .
- ١٧-عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى و عام ١٩٣٢، مكتبة اليقظة العربية، ط٢، بغداد، ١٩٨٨.
- ١٨-عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ١ ، ج ٣، دار الزايفدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط٧، بيروت، ٢٠٠٨.

- ١٩-، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ - ٥، دار الشؤون الثقافية، ط٧، بغداد، ١٩٨٨.
- ٢٠- عبد الرزاق شبيب، الرأي العام، مطبعة الفرات، ط١، بغداد، ١٩٣٧.
- ٢١- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ - ١٩٤٥، دار الرشيد للنشر، ط٢، بغداد، ١٩٨٠.
- ٢٢- عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، دار الساقى، ط٢، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٢٣- علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول (دراسة تحليلية)، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٨.
- ٢٤- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٧.
- ٢٥- فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد المشرق، ج ١، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩.
- ٢٦- لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، دار الرشيد، ط ٢، بغداد، ١٩٧٩.
- ٢٧- مجيد خدوري، تحرر العراق من الانتداب، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٥.
- ٢٨-، نظام الحكم في العراق، مطبعة العارف، بغداد، ١٩٤٦.
- ٢٩- محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون الى جزيرة هنجام، دار الحرية للطباعة، ط٢، بغداد، ١٩٨٩.
- ٣٠- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي (دراسة تاريخية سياسية)، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٧٦.
- ٣١- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث (١٩١٨ - ١٩٥٨)، دار الطليعة، ط١، بيروت، ١٩٩٥.
- ٣٢- مذكرات جعفر العسكري، تحقيق: نجدت فتحي صفوت، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.
- ٣٣- مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل، ط ٢، كولونيا - ألمانيا، ٢٠٠٢.
- ٣٤- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما (١٨٩٦ - ١٩٧٤)، ج ١، منشورات مكتبة البقعة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
- ٣٥- موسوعة الشيخ علي الشرقي النثرية، النوادي العراقية، القسم الثاني، جمع وتحقيق: موسى الكرباسي، مطبعة العمال المركزية، بغداد، ١٩٨٩.
- ٣٦- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ج ١، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات المكتبة العلمية، ط١، بغداد، ١٩٨٩.
- ٣٧- علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، منشورات مكتبة البقعة العربية، ط ١، بغداد، ١٩٨٧.

- الصحف العراقية:

- ١- الاستقلال، لسنة ١٩٢٣، ١٩٣٥، ١٩٣٦.
- ٢- الأهالي، لسنة ١٩٣٤.
- ٣- البلاد، لسنة ١٩٣٤، ١٩٣٥.
- ٤- الزمان، السنة ١٩٣٧.
- ٥- صوت العراق، لسنة ١٩٣٠.
- ٦- الطريق، لسنة ١٩٣٤.
- ٧- العاصمة، لسنة ١٩٢٢، ١٩٢٣.
- ٨- العالم العربي، لسنة ١٩٢٤، ١٩٢٨، ١٩٣٢.
- ٩- العراق، لسنة ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٣٥.
- ١٠- الوقائع العراقية، ١٩٣٤، ١٩٣٦.

الهوامش

- (١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ١، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٧، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.
- (٢) رجاء حسين الخطاب، العراق بين ١٩٢١ و ١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية - البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة الرأي العام العراقي، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٩، ص ٩٥.
- (٣) تم وضع القانون من قبل لجنة الانتخابات العراقية التي بدأت جلساتها في ٦/آب/ ١٩٢٠ وانتهت من وضع القانون في ٤ تشرين الثاني/ ١٩٢٠ ب (١٨) جلسة مستتدين على قانون مجلس المبعوثان العثماني، وصادقت الحكومة العراقية المؤقتة على هذا القانون في ١٦/كانون الأول/ ١٩٢٠ وأصدرت إرادة ملكية فيه، في ٤/آذار/ ١٩٢٢. بعد أن أجريت تعديلات على بعض أحكامه، تكون النظام المؤقت من مقدمة و ٧٢ مادة موزعة على سبعة فصول وأهم ما جاء فيه أن الانتخابات تجري بطريقة غير مباشرة أي على أساس درجتين واعتبر كل لواء دائرة انتخابية، ووزعت الدوائر الانتخابية على ثلاث مناطق، المنطقة الأولى ألوية الموصل وكركوك والسليمانية والثانية ألوية بغداد وديالى والدليم والحلة وكربلاء والكويت والثالثة ألوية المنتفك والعمارة والبصرة، وحدد أعضاء المجلس التأسيسي بمائة نائب، للمزيد ينظر : دار الكتب والوثائق (وسوف يرمز لها فيما بعد د.ك.و)، ٣١١/٢٦٨، قانون الانتخابات للمجلس التأسيسي العراقي، و ٢٤، ص ٣٧ - ٤٧.
- (٤) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ج ١، ترجمة : سليم طه التكريتي، منشورات المكتبة العلمية، ط ١، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٩٥؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ - ١٩٤٥، دار الرشيد للنشر، ط ٢، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢١٢.
- (٥) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص ٢١٢ - ٢١٣.
- (٦) رجال الدين هم : الشيخ مهدي الخالصي ومرزا حسين النائيني وأبو الحسن علي الأصفهاني. للمزيد ينظر : د.ك.و، ٣٢٠٥٠/٢٦١٩، فتوى علماء النجف بتحريم الانتخابات، و ٨، ص ١٢ - ١٣؛ وينظر كتاب متصرف لواء كربلاء الى وزارة الداخلية، و ٢٢، ص ٣٧؛ جلال دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد (١٩٢١ - ١٩٥٨)، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية، ط ٢، بغداد، ١٩٩٠، ص ٥١.
- (٧) أ. م منتشا شفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة : هاشم صالح التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٣٤.
- (٨) لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، دار الرشيد، ط ٢، بغداد، ١٩٧٩، ص ٧١.
- (٩) شكل عبد الرحمن النقيب وزراته الثالثة في ٣٠/أيلول/ ١٩٢٢، وضمت كل من عبد المحسن السعدون ووزيرا للداخلية وساسون حسقييل ووزيرا للمالية وتوفيق الخالدي وزيرا للعدلية وجعفر العسكري وزيرا للدفاع وصبيح نشأت وزيرا للأشغال والمواصلات ومحمد علي فاضل وزيرا للأوقاف، ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، دار الشؤون الثقافية ط ٧، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٣٣ .
- (١٠) جريدة العاصمة (العراقية)، عدد ١٣، بتاريخ ١٩/تشرين الثاني/ ١٩٢٢؛ رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب حياته الخاصة وآراءه السياسية وعلاقته بمعاصريه، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤.
- (١١) الحزب الوطني العراقي وحزب النهضة العراقية وحزب الحر العراقي، ينظر : جريدة العراق (عراقية)، عدد ٩٣٦، بتاريخ ١٤/حزيران/ ١٩٢٣؛ لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص ٩٦.
- (١٢) عاد الى العراق في ٢٠/شباط/ ١٩٢٣، كل من سامي خونده، أمين الجرججي، عبد الرسول كبه، الشيخ حبيب الخيزران، محمد مهدي البصير، وفي نيسان عاد حمدي الباجه جي وفي مايس عاد جعفر أبو التمن، ينظر : محمد حسين الزبيدي، العراقيون المنفيون إلى جزيرة هنجام، دار الحرية للطباعة، ط ٢، ١٩٨٩، ص ١١٨ - ١٢٥.
- (١٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ص ١٧٠.
- (١٤) الميرزا حسن النائيني (١٨٦٠-١٩٣٦) ولد في ايران من عائلة معروفة امتازت بالعلم والتقوى ، درس العلوم الدينية في مدينة نائين ثم في اصفهان ، وفي عام ١٨٨٥ سافر الى العراق لاكمال دراسته ، وتوجه اولاً الى سامراء ثم الى كربلاء وبقي فيها سنتان ، ثم انتقل الى

النجف الاشرف عازماً على الاقامة بها للتدريس والتحقيق واستقر فيها ، اسهم بحركة الجهاد ضد الوجود البريطاني في العراق وبرز دوره اكثر في ثورة العشرين. للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد أمين نجف ، علماء في رضوان الله نبذة مختصرة عن حياة ٢٠٠ عالماً ، مطبعة بهمن ، ط٢ ، ٢٠٠٩ ، ص٣٧٩-٣٨٢ .

(١٥) ابو الحسن الاصفهاني (١٨٦٧-١٩٤٦) ولد في مدينة اصفهان في ايران ، من اسرة دينية ، تلقى علومه الدينية الاولى في مدينته ، ثم سافر الى العراق قاصداً النجف الاشرف لاكمال دراسته الحوزوية وفي عام ١٩١٨ اصبح المرجع الديني الاعلى ، له مؤلفات عديدة منها رسالته ، العملية (وسيلة النجاة) وحاشية على العروة الوثقى ، وله شرح على كفاية الاصول وعدة مسائل عملية لعمل مقلديه ، له مواقف وطنية وشارك في قضايا الجهاد الاسلامي . للمزيد من التفاصيل ينظر : علي عذيب رحيمة الشريفي ، مرتضى آل ياسين ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٧٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٧ ، ص٣٩-٤٠ .

(١٦) الشيخ مهدي الخالصي (١٨٦١-١٩٢٥) ولد في مدينة الكاظمية ، درس العلوم الدينية على كبار علماء عصره ، انتقل بعدها الى النجف الاشرف واكمال دراسته فيها ، ثم انتقل الى سامراء ورجع بعدها الى الكاظمية ، اسهم بحركة الجهاد ضد البريطانيين وشارك في ثورة العشرين ودعا الى مقاطعة الانتخابات فتم نفيه الى ايران واستقر في خراسان حتى وفاته . للمزيد من التفاصيل ينظر : موسوعة الشيخ علي الشرقي النثرية ، النوادي العراقية ، القسم الثاني ، جمع وتحقيق : موسى الكرياسي ، مطبعة العمال المركزية ، بغداد ١٩٨٩ ، ص٥٠ .

(١٧) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق ، ص٢١٥-٢١٦ .

(١٨) جريدة العاصمة (عراقية)، عدد ١٥٦ ، بتاريخ ٤/آيار/١٩٢٣؛ هنري فوستر، المصدر السابق ، ص١٩٦ .

(١٩) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي (دراسة تاريخية سياسية)، مطبعة السعدون، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٣١٤-٣١٩ .

(٢٠) محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق ، ص٣٣١ - ٣٣٢ ؛ أم منتشا شغلي، المصدر السابق ، ص٢٣٥ .

(٢١) أبعاد مع الشيخ مهدي الخالصي كل من ولديه الشيخ حسن ومهدي وحفيده الشيخ علي والشيخ سلمان القطيفي، ينظر : جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ١٦٤ ، بتاريخ ٢٧/حزيران/١٩٢٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٢٢) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص٩٥ .

(٢٣) جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ١٧٩ ، بتاريخ ١٥/تموز/١٩٢٣ .

(٢٤) رجاء حسين الخطاب ، العراق بين ١٩٢١ و ١٩٢٧ ، ص ١١١ .

(٢٥) بدأت عملية انتخاب النواب في عهد وزارة جعفر العسكري الأولى التي تشكلت في ٢٢/تشرين الثاني/١٩٢٣، ينظر : جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ٢٨٩ ، بتاريخ ٢٥/تشرين الثاني/١٩٢٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ لوزارات العراقية، ج ١ ، ص ١٩١ ، ٢١١ .

(٢٦) مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص٩٧ .

(٢٧) الحكومة العراقية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ، مطبعة السلام، بغداد، د.ت ، ص ٥ - ٨ .

(٢٨) ياسين الهاشمي : ولد ياسين الهاشمي في بغداد حي البارودية عام ١٨٨٢ ودرس في أستانبول وتخرج من المدرسة العسكرية ضابطاً عام ١٩٠٢م، تخرج من كلية الأركان عام ١٩٠٥ ،التحق بالجيش التركي في بغداد وعندما دخل الأمير فيصل بن الحسين سوريا عين رئيساً لأركان حرب وحاكم سوريا العسكري ، وعند انتهاء حكم فيصل في سوريا عاد ياسين الهاشمي الى العراق وتسلم وزارة المواصلات عام ١٩٢٢ وأنتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٢٤م وشكل حكومته الأولى عام ١٩٢٤م، للمزيد من التفاصيل ينظر : جريدة العراق (عراقية) ، عدد ١٢٩١ ، بتاريخ ٥/آب/١٩٢٤ . حازم المفتي ، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٩٠م، ص١٨ - ٢٠ .

(٢٩) الحكومة العراقية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ، مطبعة السلام ، بغداد د.ت ، ص٩؛ العراق في رسائل المس بل (١٩١٧ - ١٩٢٩)، ترجمة : جعفر الخياط ، الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت، ٢٠٠٣ ، ص ٥٩٤ - ٥٩٥ .

(٣٠) علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول (دراسة تحليلية)، بيت الحكمة، ط١، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٧٠.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣٢) المادة (٢٦) من القانون الأساسي، ينظر: د. ك. و. ، ٣١١/٢٧٠ ، القانون الأساسي العراقي، و١، ص ٧-٨.

(٣٣) عبد الرزاق شبيب ، الرأي العام ، مطبعة الفرات ، ط١ ، بغداد ، ١٩٣٧م ، ص ٤٧ ؛

P.R.O , Co 730, 170/88486/ HM, 08533,Memorandarm on the Law and Conduct of Eleconsin.

(٣٤) محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق، ص٦٣٧؛ رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٤، ص ٣٩-٤٠ .

(٣٥) د.ك . و. ، ٣١١/٢٤٥١ ، قرارات مجلس الوزراء ، و ٢١ ، ص ٢٩ ، و ٢٢ ، ص ٢٧؛ مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، المصدر السابق، ص ١٠٨٩ .

(٣٦) المعترضين كان أبرزهم الشيخ احمد الداود وعبد الرزاق الرويشدي ، ينظر : مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، المصدر السابق، ص ١٠٨٩ - ١٠٩٠ .

(٣٧) محمد مظفر الأدهمي، المصدر السابق، ص٢٣٨؛ رعد ناجي الجدة ، المصدر السابق، ص٤٠ .

(٣٨) اللجنة مؤلفة من ياسين الهاشمي ، رؤوف الجادرجي ، محمود النقيب ، داود الجلي ، داود الحيدري ، ميرزا فرج ، حبيب الطالباي ، رايح العطية ، زامل المناع ، عبود الملاك ، سلمان الحميد ، عبد المجيد الشاوي ، عمر علوان ، فؤاد الدفتري ، ينظر : مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، المصدر السابق، ص ١٠٩٦-١٠٩٩ .

(٣٩) مجموعة مذكرات المجلس التأسيس ، المصدر السابق ، الجلسة ٤٣ بتاريخ ٢٩/تموز / ١٩٢٤ ، ص ١١٠٩؛ جريدة العراق (عراقية) ، عدد ١٢٨٤ ، بتاريخ ٢٨/تموز / ١٩٢٤ .

(٤٠) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، المصدر السابق، ص١١٠٦ .

(٤١) رعد ناجي الجدة ، المصدر السابق، ص ٤٠ .

(٤٢) وإذا كان عدد الذكور في اللواء لا يقل عن العشرة ألف و أقل من العشرين ألف يكون له نائب واحد وإذا بلغ العدد الثلاثين ألفا فنائبان وإذا بلغ الخمسين ألف ثلاث وهلم جرا ، ينظر : مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، المصدر السابق، ص١١٢٣ .

(٤٣) المصدر نفسه ، ص ١١٢٣ وما بعدها .

(٤٤) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، المصدر السابق ، ص ١١٢٣ ، ١١٣٠؛ محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق، ص ٦٤٥ .

(٤٥) د.ك . و. ، ٣٢٠٥٠/٨٨٢٢ ، كتاب من وزارة الداخلية إلى سكرتير مجلس الوزراء، و٥٦ ، ص ٨٠ .

(٤٦) جريدة العالم العربي (عراقية)، عدد ٢٠٢ ، بتاريخ ١٨/تشرين الثاني / ١٩٢٤؛ جريدة العراق / (عراقية)، عدد ١٣٧٩ ، بتاريخ ١٨/تشرين الثاني ١٩٢٤ .

(٤٧) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٤٨) أخذ مجلس الوزراء في ٩/أب / ١٩٢٣ قرارا إضافيا يقضي بالسماح لأفراد العشائر بالاشتراك في الانتخابات والتصويت مع أهل المدن وفقا لأصول التصويت الورد في نظام الانتخابات . للمزيد ينظر : محمد مظفر الادهمي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٧؛ علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٧٤-٧٥ .

- (٤٩) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق، ص ١٧٣.
- (٥٠) الحكومة في هذه الفترة برئاسة ياسين الهاشمي الذي شكلها في ٢/آب/١٩٢٤ وأستقالت في ٢١/حزيران/١٩٢٥، ينظر : عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١ ، ص ٢٤٤.
- (٥١) علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .
- (٥٢) لطفي جعفر ، المصدر السابق ، ص ١٧٤-١٧٥.
- (٥٣) علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
- (٥٤) المصدر السابق ، ص ١٠٣.
- (٥٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٣.
- (٥٦) جريدة العراق (عراقية)، العدد ١٤٩٢، بتاريخ ٣١/آذار/١٩٢٥ م .
- (٥٧) خلدون ساطع الحصري ، مذكرات طه الهاشمي (١٩١٩ - ١٩٤٣)، دار الطليعة ، ط ١ ، بيروت، ١٩٦٧ ، ص ٨٩.
- (٥٨) مجلس الأعيان ، مجموعة محاضر مذكرات مجلس الأعيان في اجتماعه الاعتيادي الأول (١٩٢٥ - ١٩٢٦) ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٢٧ ، ص ٤ .
- (٥٩) ألف الوزارة في ١٤/كانون الثاني /١٩٢٨ . للمزيد ينظر : جريدة العالم العربي (عراقية) ، عدد ١١٧٩ ، بتاريخ ١٥/كانون الثاني/١٩٢٨ .
- (٦٠) جريدة العالم العربي (عراقية) ، عدد ١١٨٣ ، بتاريخ ٢٠/كانون الثاني/١٩٢٨ .
- (٦١) محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الأحداث (١٩١٨ - ١٩٥٨)، دار الطليعة ، ط ١ ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٣٠ .
- (٦٢) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق، ص ٢٥١ .
- (٦٣) نقلاً عن : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٢ ، ص ١٧٠ .
- (٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٠ ؛ جواد الظاهر ، تاريخ العراق السياسي الحديث من تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، ج ١ ، مؤسسة الصفاء للطبوعات ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ٣٧٤ .
- (٦٥) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق، ص ٢٥٤ - ٢٥٦؛ عبد الحميد الرشودي وآخرون ، إبراهيم صالح شكر (حياته وآثاره)، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد ، ١٩٧٨م ، ص ٢٢٠ .
- (٦٦) لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق، ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .
- (٦٧) محاضر مجلس النواب العراقي ، اجتماع سنة ١٩٢٨ غير الاعتيادي ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٢٨ ، ص ٢ - ٥ .
- (٦٨) علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق، ص ٢٠٩ .
- (٦٩) مجيد خدوري ، تحرر العراق من الانتداب ، مطبعة العهد ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص ٩-٨ .
- (٧٠) حسين جميل ، الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥ - ١٩٤٦ موقف جماعة الأهلئ منها ، منشورات مكتبة المثني ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٦ .
- (٧١) للمزيد من التفاصيل حول المعاهدة ، ينظر : د.ك ، ٣١١/٢٨٦ ، المعاهدة العراقية - البريطانية سنة ١٩٣٠ ، و ٣ ، ص ٣ - ١٣ ؛ فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨ ، منشورات وزارة الاعلام ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٦١ وما بعدها .

(٧٣) جريدة صوت العراق (عراقية) ، عدد ٥٢ ، بتاريخ ١٥/تموز/١٩٣٠م ؛ حسين جميل ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

(٧٤) عبد الرزاق عبد الدراجي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٧٥) لزمة الارض : هي الاراضي التي تعود ملكيتها للدولة ومنحت حق التصرف فيها الى الافراد ، ويبقى حق الملكية النهائية محفوظاً نظرياً للدولة ، وتعود الارض اليها إذا لم تستعمل لمدة (٤) سنوات على الاقل والحيازة قابلة للتوريث وقابلة كذلك للبيع لافراد اخرين وبشرط موافقة الحكومة ، للزيد من التفاصيل ينظر : حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الاول ، ترجمة : عفيف الرزاز ، دار الحياة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٧٧ .

(٧٦) الاراضي الاميرية : وهي جميع الاراضي الصالحة للزراعة والغير صالحة والتي تملكها الدولة وتكون على ثلاثة انواع :

١- الاراضي الاميرية الصرفة .

٢- الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو .

٣- الاراضي الاميرية الممنوحة باللزمة

للمزيد ينظر :

Ministry of Interior , file .2 /MN1 , Irrigation in Muntafiq, Letter No : 1984 , 27/12/1926 , from of office the ajministra tive Inspector , to the hedgecok – the directorof state , Baghdad ,p.11.

(٧٧) عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢ ، مكتبة اليقظة العربية ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .

(٧٨) د.ك .و .و ، ١١١٠ / ٣١١ ، انتخابات ١٩٣٠ ، و ١٣ ، ص ٢٩ .

(٧٩) أحلام حسين جميل ، الأفكار السياسية للحزب العراقية في عهد الانتداب ١٩٢٢ - ١٩٣٢ ، مطبعة الزمان ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٧٨ .

(٨٠) المزيد من التفاصيل حول موقف المعارضة ينظر : علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ وما بعدها .

(٨١) تقلد نوري السعيد وزارة الداخلية وكالة في ١٠/تشرين الأول / ١٩٣٠ ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٣ ، ص ٦٨ ؛ جواد الظاهر ، المصدر السابق ، ص ٤٢١ .

(٨٢) مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، مطبعة العارف ، بغداد ، ١٩٤٦م ، ص ٩٤ .

(٨٣) علاء حسين الرهيمي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

(٨٤) جعفر العسكري (١٨٨٥-١٩٣٦) ولد في بغداد وتلقى تعليمه الاولي فيها ، ثم انتقل عام ١٩٠١ الى اسطنبول والتحق في المدرسة العسكرية وتخرج منها عام ١٩٠٤ وخدم في الجيش العثماني في فترة الحرب العالمية الاولى وقاتل في الجبهة الليبية ضد البريطانيين ووقع في اسرهم بعد ذلك ، وعند قيام الثورة العربية الكبرى اشترك فيها واصبح قائداً للجيش الشمالي الذي كان بقيادة الامير فيصل بن الحسين وعند قيام الحكومة العربية في دمشق اصبح جعفر العسكري حاكماً عسكرياً في عمان ثم بعد ذلك في حلب ، اشترك في مؤتمر القاهرة الذي عقد عام ١٩٢١ واشترك ايضاً في مؤتمر لوزان ، وعند تشكيل الحكومة العراقية عاد الى العراق وترأس الحكومة مرتين (١٩٢٣-١٩٢٤) و(١٩٢٦-١٩٢٨) ، واصبح وزيراً للدفاع مرتين ، وفي عام ١٩٢٥ عين ممثلاً دبلوماسياً للعراق في لندن ، وتسلم رئاسة مجلس النواب العراقي مرتين ، وعندما وقع انقلاب بكر صدقي في عام ١٩٣٦ ، ذهب لاقناع بكر صدقي بالعدول عن انقلابه ، فقتل . للمزيد من التفاصيل ينظر : علاء جاسم محمد ، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٨٧ .

(٨٥) محاضر مجلس النواب العراقي ، اجتماع سنة ١٩٣٠ ، طبعة ملحقة بجريدة الوقائع العراقية ، ص ١ - ٣ ؛ مذكرات جعفر العسكري ، تحقيق وتقديم ، نجدة فتحي صفوت ، دار السلام ، لندن ، ١٩٨٨ ، ص ١٨٢ .

(٨٦) السير فرانسيس همفريز (١٨٧٩-١٩٧١) عسكري ودبلوماسي ورجل دولة بريطاني خدمة في حرب البوير الثانية ، ثم اعارة خدماته

(باكستان حالياً) عاد الى أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ وخدم في سلاح الجو الملكي ، وعاد الى الهند عام ١٩١٩ بصفة وكيل سياسي ، ثم في عام ١٩٢١ أصبح نائباً لوزير الخارجية في حكومة الهند ، وفي عام ١٩٢٢ تم تعيينه اول وزير بريطاني لامير افغانستان امان الله خان ، وفي عام ١٩٢٩ حصل على لقب فارس من قبل حكومته وفي نفس السنة عين مفوض سامي في المملكة العراقية وبعد عقد المعاهدة العراقية البريطانية عام ١٩٣٠ ودخول العراق الى عصبة الامم كدولة مستقلة عام ١٩٣٢ أصبح اول سفير بريطاني في العراق ، وفي عام ١٩٣٥ تقاعد من الخدمة الدبلوماسية واصبح رئيساً لشركة السر البريطانية (١٩٣٦-١٩٤٩) ورئيساً لشركة النفط العراقية (١٩٤١-١٩٥٠) . للمزيد ينظر :

Peter sluglett , Humphrys, sir francis Henry(1879-1971) , oxford Dictionary of National Biography, oxford University press , 2004 , online .

(٨٧) نقلا عن أ. م . منتشا شغلي، المصدر السابق ، ص ٢٩٤.

(٨٨) ولد ناجي شوكت في مدينة الكوت عام ١٨٩٣م، وتخرج من كلية الحقوق في أسطنبول، وعند تأسيس الحكم الملكي في العراق عين متصرفاً للواء بغداد ثم لواء الموصل وعين وزير الداخلية واستطاع نيل ثقة الملك فيصل الأول فكلفه بتشكيل الوزارة في أيلول عام ١٩٣٢، للمزيد من التفاصيل ينظر : ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما (١٨٩٤ - ١٩٧٤)، ج ١، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص ١١ - ١٤.

(٨٩) ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨.

(٩٠) المصدر نفسه ، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٩١) جريدة العالم العربي (عراقية)، عدد ٢٦٨١، بتاريخ ٦/كانون الأول/ ١٩٣٢.

(٩٢) كان اعتراض الحكومة على الأستاذ فهمي المدرس مرشح الحزب الوطني الذي كان قد اتهم بالطعن في الذات الملكية وأبعد الى كركوك ولكن الحزب أصر على أن يكون فهمي المدرس من بين مرشحيه، ويذكر ناجي شوكت رئيس الوزراء أن السبب ليس على الأشخاص فحسب وإنما على العدد أيضا، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣، ص ٢٢٠؛ بينما يذكر جعفر أبو التمن أن أسباب مقاطعة الحزب للانتخابات هي مطالبته الحكومة تنفيذ بعض المطالب وهي إطلاق الحرية للحزب بفتح فروع له وعقد الاجتماعات وإطلاق حرية الصحافة وإلغاء قانون الدعايات المضرة، ورفض رئيس الوزراء تنفيذ هذه المطالب وعليه قاطع الحزب الانتخابات، ينظر : عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق ، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٩٣) الفريق الذي قاطع الانتخابات هو رئيس الحزب جعفر أبو التمن وأغلبية أعضاء الحزب أما الفريق الذي طالب بالاشتراك في الانتخابات هم كل من عبد الغفور البديري وسعيد الحاج ثابت اللذان قدما استقالتهما من الحزب وعلي محمود الشيخ علي الذي فصل من الحزب. ينظر : عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق ، ص ٣٣٠ - ٣٣١.

(٩٤) تاريخ الوزارات العراقية، ج ٣ ، ص ٢٢٤.

(٩٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣، ص ٢.

(٩٦) د.ك.و، ٣١١ / ٢٢٨٣ ، تبوء الملك غازي عرش العراق، و ١٤٤، ص ١٧٤.

(٩٧) ولد علي جودت الأيوبي في بغداد عام ١٨٨٦، درس في استانبول وتخرج من المدرسة العسكرية، وأصبح ضابطاً في الجيش العثماني وعند قيام الثورة العربية الكبرى ودخول الأمير فيصل سوريا عين علي جودت الأيوبي حاكم عسكري في حلب ومن ثم في دير الزور، وبعد قيام الحكم الملكي في العراق أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٢٣ وبعدها متصرفاً في كل من كربلاء وديالى والبصرة والمنتك وفي عام ١٩٣٠ أصبح وزيراً للمالية في وزارة نوري السعيد، للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد فوزي، حكايات سياسية وصحيفة ١٢ رئيس وزراء في العهد الملكي، مطبعة دار الجاحظ، ط ١، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٨٧.

(٩٨) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٣، ص ١٣٠ - ١٣١؛ عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني ، ط ٣، بغداد ، ١٩٦٧، ص ٢٤٢.

- (١٠٠) جريدة الوقائع العراقية، عدد ١٣٧٦، بتاريخ ٦/ أيلول/ ١٩٣٤؛ جريدة الطريق (عراقية)، عدد ٤٣٩، بتاريخ ٦/ أيلول/ ١٩٣٤.
- (١٠١) جريدة الأهالي (عراقية)، عدد ٤٢٣، بتاريخ ٦/ أيلول/ ١٩٣٤.
- (١٠٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٣٦.
- (١٠٣) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد المشرق، ج ١، مطبعة عصام، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٤١.
- (١٠٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٣٦.
- (١٠٥) حسين جميل، المصدر السابق، ص ١٤٥.
- (١٠٦) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص ٢٨١.
- (١٠٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٣٦-٣٧.
- (١٠٨) عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق ص ٢٤٣.
- (١٠٩) تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٣٦.
- (١١٠) جريدة البلاد (عراقية)، عدد ٤٢٣، بتاريخ ٣٠/ كانون الأول/ ١٩٣٤.
- (١١١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٣٧.
- (١١٢) جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ٢٤٢٧، ٢٤٤٢، بتاريخ ٢٠/ آذار و ٧/ نيسان/ ١٩٣٥.
- (١١٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ١٠١.
- (١١٤) جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ٢٤٤٥، بتاريخ ١٠/ نيسان/ ١٩٣٥.
- (١١٥) جريدة البلاد (عراقية)، عدد ٥٣٦ بتاريخ ١/ أيار/ ١٩٣٥ جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ٢٤٦٢، بتاريخ ١/ أيار/ ١٩٣٥.
- (١١٦) جريدة العراق (عراقية)، عدد ٣٩٤٧، بتاريخ ٥/ آب/ ١٣٣٥؛ حسين جميل، المصدر السابق، ص ١٥٠؛ أجري تعداد لسكان العراق عام ١٩٣٤ من قبل دائرة النفوس العامة واتبع فيه نظام تعيين لجان أستقرت في الاماكن على أن يستدعي مختار المحلة رؤساء العوائل لتثبيت البيانات المطلوبة، وقد شمل هذا التعداد جميع أنحاء العراق وكان الهدف منه مركزاً لخدمة أغراض التجنيد والانتخابات وقد أعتبر اساساً لمنح دفتر الجنسية وقد بدأت عملية الميدان في ايلول عام ١٩٣٤ وانتهت في شهر تشرين الاول في العام نفسه، ثم استؤنف العمل فيها مرة اخرة في عام ١٩٣٥ لتسجيل الذين تخلفوا مرة اخرى، وبلغ عدد سكان العراق بـ ٣.٢١٣.١٧٤ نسمة. للمزيد ينظر: أ.م. سعد عبد الرزاق محسن، التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، عدد ٢٢، آب/ ٢٠١٥، ص ٥٣٥.
- (١١٧) جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ٢٥٣٤، ٢٥٣٨، بتاريخ ٥/ آب، ٩/ آب/ ١٩٣٥.
- (١١٨) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ١٣٢.
- (١١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٢.
- (١٢٠) للمزيد من التفاصيل حول انقلاب بكر صدقي ينظر: جيني سنغتلون، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي، ترجمة مجموعة من المترجمين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص ٥٢ - ٥٣؛ حازم المفتي، المصدر السابق، ص ٨٦ - ٩٤.
- (١٢١) ضمت الحكومة كل من: حكمت سلمان رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية، جعفر أبو التمن وزيراً للمالية، صالح جبر للعدلية، ناجي الأصيل للخارجية، كامل الجادرجي للاقتصاد والمواصلات، عبد اللطيف نوري للدفاع، يوسف إبراهيم للمعارف، ينظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٧.
- (١٢٢) جريدة الوقائع العراقية، عدد ١٥٤٣، بتاريخ ٣١/ تشرين الأول/ ١٩٣٦؛ جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ٢٩١٤، بتاريخ، ١/ تشرين الثاني/ ١٩٣٦.

- (١٢٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٢٤٣.
- (١٢٤) القانون الأساسي العراقي مع تعديلاته لسنة ١٩٢٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤١، ص ١٤ - ١٥.
- (١٢٥) حازم المفتي، المصدر السابق، ص ١٢٦.
- (١٢٦) شعرت جماعة الأهالي وخصوصا كامل الجادرجي بعد تشكيل وزارة حكمت سليمان واشترائه فيها بوطأة العسكريين ووجود فراغ سياسي، أنه من الضروري إيجاد نوع من التعاون مع العناصر الليبرالية والتقدمية وجمعها في حزب سياسي بالإضافة إلى رغبة جماعة الأهالي في إثبات وجودهم عن طريق العمل العلني، فقدم كل من كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات ويوسف عز الدين إبراهيم وزير المعارف والمحامي عبد القادر أسماعيل صاحب جريدة الأهالي وغيرهم طلبا إلى وزارة الداخلية بتأسيس جمعية سياسية مركزها بغداد بأسم ((جمعية الإصلاح الشعبية)) وانتخب الهيئة المؤسسة كامل الجادرجي سكرتيرا وصادق كموه نائب للسكرتير ومحمد صالح القزاز محاسبة وانضم إلى الجمعية كل من جعفر أبو التمن وزير المالية وناجي الأصيل وزير الخارجية، ونشرت الجمعية منهاجها في ١٥/تشرين الثاني/١٩٣٦. ينظر: جريدة الاستقلال (عراقية)، عدد ٢٩٢٥، ٢٩٢٧، بتاريخ ١٣/تشرين الثاني، ١٦/تشرين الثاني/١٩٣٦؛ مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، منشورات الجمل، ط ٢، كولونيا، ألمانيا، ٢٠٠٢، ص ٨٩.
- (١٢٧) حسين جميل، المصدر السابق، ص ٢٦٨.
- (١٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.
- (١٢٩) عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص ٤٥٣.
- (١٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٤؛ جيني سنغلتون، المصدر السابق، ص ٥٨.
- (١٣١) مجلس النواب، محاضر جلسات الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، ط ١، بغداد، ص ٢.
- (١٣٢) ضم الوفد المرافق لبكر صدقي عضوية كل من أمير اللواء حسين فوزي قائد الفرقة الأولى والمقدم نور الدين محمود والرئيس الأول رفيق عارف والملازم الأول جمال جميل، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤، ص ٢٤٠؛ من أوراق الملك غازي، تحقيق: زهير كاظم عبود، مؤسسة شرق غرب للنشر، ط ١، بغداد، ٢٠١٠، ص ١٥٨.
- (١٣٣) عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، دار الساقى، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٤.
- (١٣٤) ولد جميل المدفعي في مدينة الموصل عام ١٨٩٠ وأتم دراسة الإعدادية والعسكرية في بغداد ثم انتمى إلى مدرسة الهندسة في أسطنبول فتخرج ضابطا في المدفعية، واشترك في حرب البلقان ثم عين معلما للمدفعية في المدرسة العسكرية في بغداد، ولما أعلنت الثورة العربية الكبرى التحق بها وعين بعد فتح الشام قائدا لموقع دمشق وأسهم بالثورة العراقية الكبرى فقاد حركاتها في أنحاء الموصل، وبعدها ذهب إلى شرق الأردن وعين متصرفا للكرك فمديرا للأمن العام فمتصرفا للسلط، وعاد إلى العراق عام ١٩٢٣ واسندت إليه متصرفية لواء المنتفك ثم العمارة فالديوانية وبعدها ديالى، عين وزيرا للداخلية في وزارة نوري السعيد عام ١٩٣٥ وتقلد رئاسة الوزارة في ١٩٣٣ و ١٩٣٤ للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ١٧٠.
- (١٣٥) جريدة الزمان (عراقية)، عدد ٥٤، بتاريخ ٣٠/آب/١٩٣٧.
- (١٣٦) تاريخ الوزارات العراقية، ج ٥، ص ٢٠.
- (١٣٧) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٨، ص ٢-١.
- (١٣٨) جريدة الزمان (عراقية)، عدد ١٠٣، بتاريخ ٢٥/كانون الأول/١٩٣٧.
- (١٣٩) شكل نوري السعيد وزارته الثالثة في ٢٠/كانون الأول ١٩٣٨. ينظر: ناجي شوكت، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣٣، ٣٤٢-٣٤٤.